

التقرير الأول للجنة "ب"

عقدت اللجنة "ب" جلستها الأولى في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٤ برئاسة الدكتور جينمي سنغاي (بوتان).

وبناءً على اقتراح لجنة الترشيحات،^١ انتخب كل من الأستاذ ن. م. نالي (جمهورية أفريقيا الوسطى) والدكتور سعد الخرابشة (الأردن) نائباً للرئيس، وانتخبت السيدة ز. جاكاب (هنغاريا) مقرراً.

وتقرر توصية جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين باعتماد القرار المرفق المتعلق بالبند التالي من جدول الأعمال:

١٩- الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم.

البند ١٩ من جدول الأعمال

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون،

إذ تضع في اعتبارها المبدأ الأساسي المبين في دستور منظمة الصحة العالمية، والذي يؤكد أن صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن؛

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن الأحوال الصحية في الأراضي العربية المحتلة؛

وإذ تعرب عن تقديرها لتقرير المدير العام بشأن الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم؛^١

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تدهور الأحوال الصحية والأزمات الإنسانية الناجمة عن الأنشطة العسكرية التي تسببت في فرض قيود شديدة على حركة الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، بما في ذلك القيود المفروضة على الدخول إلى الأراضي الفلسطينية والخروج منها، وبصفة خاصة حركة سيارات الإسعاف والعاملين الصحيين والجرحى والمرضى؛

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الاستخدام المستمر للقوة المفرطة من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية مما أدى إلى قتل وجرح آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛

وإذ تعرب عن قلقها حيال التدهور الخطير للوضع الاقتصادي نتيجة حالات إغلاق الأراضي وحظر التجول المفروضة على الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تسببت، مع حجز الإيرادات الضريبية الفلسطينية، في مستويات غير مسبوقة من البطالة مع ما يترتب على ذلك فيما يتصل بالفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وسرعة تأثر الحالة التغذوية. كما تعرب عن قلقها حيال التقارير الخاصة بانتشار سوء التغذية لدى الأطفال والقرائن الدالة على توطن فقر الدم (الأنيميا) لدى المرضعات؛

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التدمير الواسع النطاق للبنية الأساسية المدنية أثناء التوغلات العسكرية الإسرائيلية، وخصوصاً استمرار إسرائيل في بناء "سياج أمني" لا يجري بناؤه على حدود عام ١٩٦٧ أو بالقرب منها ويؤدي إلى معاناة إنسانية واقتصادية للفلسطينيين وبحول دون الوصول إلى المستشفيات والحصول على الرعاية الصحية؛

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الاعتقال غير القانوني لآلاف المدنيين الفلسطينيين، الذين

من بينهم مئات الأطفال المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وبعضهم محتجز بدون تهمة وبعضهم مرضى لا تقدم لهم رعاية طبية؛

وإذ تؤكد أن استهداف السكان المدنيين من قبل أي طرف، ولاسيما حالات الإعدام خارج نطاق القانون، يمثل انتهاكاً آخر للقانون الإنساني الدولي؛

وإذ تؤكد أن العنف الدائر وحالات الإغلاق وحظر التجول واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية هي من بين الأسباب الرئيسية للكرب النفسي الحاد والمشاكل الانفعالية لدى الفلسطينيين أطفالاً وكباراً، بما فيها المشاكل النفسية الجسدية ورفض السلطة وسلوك المجازفة واضمحلال الأمل في المستقبل والمشاكل التي يسفر عنها الجو العام المتمسم باليأس والإحباط؛

وإذ تؤكد حق المرضى والموظفين الطبيين الفلسطينيين في أن يكونوا قادرين على الاستفادة من المرافق الصحية المتوافرة في المؤسسات الصحية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة،

١- تتأشد إسرائيل - وهي القوة المحتلة - أن توقف على الفور جميع ممارستها وسياساتها وخططها التي تؤثر تأثيراً خطيراً على الأحوال الصحية للمدنيين في ظل الاحتلال، ولاسيما وقف استخدامها المفرط للقوة وأعمالها المسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين؛

٢- تعرب عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء وللمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لدعمها المستمر في تلبية الاحتياجات الصحية للشعب الفلسطيني؛

٣- تتوجه بالشكر والتقدير إلى المدير العام لجهوده الرامية إلى تقديم المساعدات الضرورية للشعب الفلسطيني ولبقية السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة وغيرهم من شعوب المنطقة؛

٤- تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(١) أن يرسل لجنة لتقصي الحقائق إلى الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، في أقرب وقت ممكن، وذلك لتقصي تدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية نتيجة الأزمات الحالية وإقامة "السياح الأمني" في الأراضي الفلسطينية المحتلة على السواء؛

(٢) أن يتخذ خطوات عاجلة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لدعم وزارة الصحة الفلسطينية وسائر مقامي الخدمات الطبية في الجهود التي تبذلها لتبذيل المصاعب الحالية، وبشكل خاص ضمان حرية الحركة لجميع الموظفين الصحيين والمرضى وتوفير الإمدادات الطبية لمباني المؤسسات الطبية الفلسطينية بصورة طبيعية؛

(٣) أن يتخذ - بالتعاون مع الدول الأعضاء - ما يلزم من خطوات لضمان حرية حركة البضائع والعمال والناس، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لممارسة التجارة والزراعة وغير ذلك من أشكال الأنشطة الاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإتاحة سبل وصول السكان عموماً إلى الخدمات الأساسية؛

(٤) أن يستمر في تقديم المساعدات التقنية الضرورية لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمات الحالية، بما في ذلك المشاكل الصحية الناجمة عن إقامة "السياج الأمني"؛

(٥) أن يتخذ الخطوات الضرورية ويجري الاتصالات اللازمة للحصول على التمويل من مختلف المصادر، بما فيها المصادر الخارجة عن الميزانية، للوفاء بالاحتياجات الصحية العاجلة للشعب الفلسطيني؛

(٦) أن يتخذ إجراءات عاجلة لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالصحة النفسية والمشاركة بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية؛

(٧) أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين.

= = =